حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٤) ١٥/٠٦/٢٠١٤ م | www.al-badeel.org | Issue (144) 15/06/2014

حرب مفتوحة بعناوين طائفية

حسام ميرو

شكّل احتلال تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أكثر من نصف العراق خلال يومين (11 و12 من الشهر الجاري) الحدث الأبرز في المنطقة، واللافت أن يهرب الجنود العراقيون دون أيّة مواجهة تذكر مع عناصر التنظيم في الموصل، وهم جنود أحد أكبر الجيوش في المنطقة، إذ يبلغ تعداد الجيش والأمن العراقيين حوالي مليون من الضباط وصف الضباط والأفراد.

هل كان نوري المالكي رئيس وزراء العراق يتوقع خطوة كهذه؟ أليس هو رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة، والقائد العام للقوات المسلحة العراقية، وكان يفترض به وباستخباراته أن يكونا على علم بما يخطط له التنظيم، أم أن المالكي كان مشغولاً بترتيب ولايته الثالثة؟

العراق، منذ أن دخل الأمريكان إليه (2003)، وبعد خروجهم منه (2011)، تحول شيئاً فشيئاً إلى دولة فاشلة بكل المقاييس، حيث الاستئثار بالحكم هو سيد الموقف، وعدم القدرة على إلغاء الميليشيات الطائفية، بل والسماح لها تحت نظر المالكي الذهاب إلى سوريا والقتال إلى جانب نظام بشار الأسد، بالإضافة إلى التنكر للمطالب الشعبية لمناطق الأنبار التي خرجت فيها المظاهرات منذ أكثر من عام، وزج عشرات الآلاف في السجون تحت بند مكافحة الإرهاب، وانتشار الفساد المالي والإداري، والذي يقدر بعشرات المليارات من الدولارات، بينما تعيش شرائح كثيرة في حالة من الفقر، ودون كهرباء، ولا يجد شبابه عملاً، وتفتقر مناطق كثيرة إلى الخدمات الرئيسية.

وإيران، هي الأخرى، ألم تكن تتوقع أن تقود سياساتها الرامية إلى بسط نفوذها على العراق إلى هذا المآل، وهي التي أصرت في عام 2010 على تنصيب نوري المالكي رغم خسارته الانتخابات أمام إياد علاوي، كما أصرت على دعم السياسات الإقصائية تجاه خصوم المالكي من السنة والشيعة على حد سواء، ويضاف إلى كل هذا دعمها اللامحدود لنظام بشار الأسد في حربه المعلنة على شعبه، وعدم دفعه لقبول عملية سياسية تقي سوريا مخاطر عديدة، مثل التقسيم، وانتشار العنف الطائفي، والفوضى التي قد تغرق البلد لسنوات قادمة.

باركت إيران دخول حزب الله إلى سوريا، متجاوزة السياسة الرسمية للبنان تجاه الأزمة السورية (النأي عن الأزمة)، كما أنها باركت ودعمت قوى عراقية للدخول إلى سوريا، وسمحت لكبار ضباط الحرس الثوري الإيراني بالقول إن أمن إيران يمتد من طهران إلى شواطئ المتوسط في لبنان، كما شاركت في دعم المهزلة الانتخابية السورية، وأعادت تنصيب الأسد على أنقاض بلد دُمرت مدنه، وتهجّر سكانه، وقتل نظامه أكثر من 200 ألف من المواطنين.

إيران، طَمحت إلى بسط نفوذها على العراق والمشرق العربي، وتحويل حكامه إلى موظفين، وفرض نفسها بوصفها اللاعب الاستراتيجي الأول في المنطقة، دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الإقليمية الأخرى، وقبل ذلك مصالح الشعوب، بعين الاعتبار، واعتبرت أنها تمتلك من مفاتيح القوة ما يمكنها للعب هذا الدور، وفرضه كأمر واقع، مستفيدة من تراجع الدور العربي، ومن حاجة أمريكا للخروج من المنطقة، وتحول السياسة الأمريكية في عهد أوباما التي لا تحبذ الانخراط المباشر في قضايا المنطقة.

لكن، إيران لم تضع في سعيها للسيطرة على المنطقة أن حسابات الحقل لا تطابق دائماً حسابات البيدر، وأن السحر يمكن أن ينقلب على الساحر، وأن القوى الإقليمية لن تسمح بتمدد إيران لدرجة تهديد مصالحها، وأن المظالم في العراق وسوريا ستحول الكثيرين إلى مقاتلين لمشروعها، وأن العصبية الطائفية السنية ستشتد في ظل التهديد الإيراني، وأن القوى المناهضة لإيران ستسعى للتحالف فيما بينها، وهو ما يضع المنطقة برمتها أمام حرب مفتوحة بعناوين طائفية، وليس من السهل إخماد حرب كهذه، ولا يمكن لأحد توقع النتائج.

ما حدث في العراق على يد تنظيم الدولة الإسلامية وفصائل أخرى هو أحد نتائج السياسة الإيرانية والأمريكية، فهل ستعيد الدولتان حساباتهما تجاه المنطقة، أم أن الوقت قد تأخر كثيراً؟

لكن، الخشية هي أن لا تتعلم أمريكا وإيران من دروس المنطقة، وأن تستمرا بتجاهل جذر المشكلات، وضرورة بناء منظومة السلام والاستقرار على قاعدة احترام مصالح الجميع، خاصة حق شعوب المنطقة ببناء دول حقيقية لا مجرد أنظمة تابعة.

«داعش» من الرقة إلى الموصل يخلط الأوراق الميدانية والعسكرية

■ خاص «البديل» :

خلال أيام قليلة، تمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" أن يخلط الأوراق في الميدان العسكري العراقي، وأن يلفت إليه الأنظار على مستوى عالمي، فقد احتل التنظيم مساحات واسعة من العراق، قدرت بحوالي نصف مساحة العراق، كما أثارت خطوة "داعش" جملة من التحليلات العسكرية والسياسية، خاصة أن التنظيم دخل مدن عراقية من دون مقاومة تذكر، كما أن تعداد مقاتليه في العراق لا يتجاوز السبعة آلاف مقاتل، وهو رقم ضئيل بالحسابات العسكرية بعديد الجيش العراقي الكبير، والذي يقدر بحسب بعض الإحصاءات بحوالي المليون مقاتل من جيش وأمن.

تشكّل تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) في نيسان 2013، وكان ثمرة اندماج بين "دولة العراق الإسلامية" التابع لتنظيم "القاعدة" الذي تشكّل في تشرين الأول (أكتوبر) 2006 وبين المجموعة الإسلامية المسلحة في سورية المعروفة بـ"جبهة النصرة"، إلا أن الأخيرة رفضت هذا الاندماج على الفور، وبدأت المعارك بين الطرفين في كانون الثاني (يناير) 2014.

واعترض "داعش" علناً على سلطة زعيم تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري، ورفض الاستجابة لدعوته التركيز على العراق وترك سورية لجبهة النصرة.

وكان "داعش" في بداياته يعمل تحت اسم "جماعة التوحيد والجهاد" بزعامة ابي مصعب الزرقاوي في عام 2004، قبل أن يبايع هذا الاخير زعيم "القاعدة" السابق أسامة بن لادن ليصبح اسمه "القاعدة في بلاد الرافدين".

وبعد مقتل الزرقاوي "انتخب" أبي حمزة المهاجر زعيماً للتنظيم. وبعد أشهر أعلن عن تشكيل "دولة العراق الاسلامية" بزعامة أبي عمر البغدادي الذي نجحت القوات الأمريكية في نيسان 2010 من قتله ومساعده أبي حمزة المهاجر، واختار التنظيم من بعده أبو بكر البغدادي خليفة له.

ويقدر الباحث في مركز "بروكينغز" في الدوحة تشارلز ليستر أعداد المنضوين في هذا التنظيم ما بين خمسة وستة آلاف مقاتل في العراق، وسبعة آلاف في سورية.

وفي ما يتعلق بالجنسيات، يقول الخبير في الحركات الاسلامية رومان كاييه من المعهد الفرنسي للشرق الأوسط أن معظم المقاتلين على الأرض في سورية، هم من الجنسية السورية، لكن قادتهم يأتون في اغلب الاحيان من الخارج، ويكونون قد قاتلوا من قبل في العراق والشيشان وأفغانستان. أما في العراق فمعظم المقاتلين من العراقيين.

ويضم التنظيم مئات المقاتلين الناطقين بالفرنسية من فرنسيين وبلجيكيين ومغاربة.

وسيطر التنظيم في كانون الثاني الماضي مع جماعات أخرى على الفلوجة وقطاعات من الرمادي غرب بغداد.

معظم المقاتلين على الأرض في سورية هم من الجنسية السورية لكن قادتهم يأتون في اغلب الاحيان من الخارج

احتل "داعش" مدن الأنبار نينوى وصلاح الدين والموصل، ودعا نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي البرلمان لإعلان حالة الطوارئ، لكن لم يؤمن النصاب الكافي لأعضاء البرلمان من أجل إعلان حالة الطوارئ، وهو ما يعكس حالة صراع قوية بين المكونات السياسية العراقية، خاصة أن الاحتقان السياسي كان قد وصل إلى ذروته خلال الانتخابات البرلمانية، ورفض الكثير من المكونات تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء لولاية ثالثة، كما تعترض الكثير من المكونات سماح المالكي لكثير من الميليشيات الشيعية للقتال إلى جانب النظام السوري.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم الجمعة الماضي إنه يتوقع أن يتخذ الرئيس الأمريكي باراك أوباما قراراً في الوقت المناسب بشأن الخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة للمساعدة في محاربة الهجوم الضاري للمتشددين الإسلاميين المسلحين في العراق.

وقال كيري في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية البريطاني وليام هيج "نظراً لخطورة الوضع اتوقع قرارات في الوقت المناسب من الرئيس فيما يخص التحدي."

وأضاف "إنني واثق من أن الولايات المتحدة ستتحرك بسرعة وبفاعلية لمشاركة حلفائنا في التعامل مع هذا التحدي."

وقال أوباما يوم الخميس الماضي إنه يدرس "كل الخيارات" لدعم الحكومة المركزية في العراق التي تقودها مكونات سياسية شيعة سيطرت بشكل كامل بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2011 بعد مرور ثمانية أعوام على الغزو الذي أطاح بصدام حسين في عام 2003.

وقال كيري كذلك إن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يجب أن يبذل المزيد لتنحية الخلافات الطائفية في بلاده جانبا.

وتابع قائلا "رئيس الوزراء المالكي وكل الزعماء العراقيين بحاجة لبذل المزيد لتنحية الخلافات الطائفية جانبا"، ملمحاً إلى شكاوى غربية قائمة منذ فترة طويلة من أن المالكي لم يبذل ما يكفي لحل الخلافات الطائفية التي جعلت من السنة العراقيين المحرومين من السلطة منذ الإطاحة بصدام يشعرون بالظلم ويسعون للانتقام.

أما المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني فقد حثّ أتباعه على حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم في مواجهة تقدم المتشددين السنة، وذلك في تصعيد خطير للصراع الذي يهدد باندلاع حرب أهلية.

وخلال صلاة الجمعة في مدينة كربلاء تليت رسالة من السيستاني دعا فيها الناس إلى الاتحاد لصد تقدم مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي التحرك الواسع لتنظيم "داعش" تمكن من الاستيلاء على مبالغ مالية كبيرة من بنك الموصل، قدرت بحوالي 400 مليون دولار، بالإضافة إلى كميات كبيرة من العتاد، وسيارات الدفع الرباعي، وهو ما من شأنه أن يزيد من قوة التنظيم، كما تشير بعض التحليلات إلى أن ازياد نفوذ "داعش" من شأنه أن يدفع الكثير من قوى المعارضة المسلحة السورية إلى الانضمام للتنظيم في ظل قلة الدعم المقدم لها من الغرب، لكن الأخطر هو أن "داعش" بما بات عليه من قوة أصبح لاعباً مهماً على الساحتين السورية والعراقية، خاصة أن تمدده بين البلدين قد أزاح جانباً معاهدة "سايكس بيكو"، وفتح الحدود والمشكلات بين البلدين على بعضهما البعض، كما قد يسرع بالسعي إلى إيجاد حل للأزمة السورية.

حزب اللّه والثقب الأسـود السوري

غازي دحمان

في أحدث تقرير لها، وصفت مجموعة» الأزمات الدولية»، تورط حزب الله في سورية، بمثابة دخوله الثقب الأسود في كناية إلى تورطه الطويل الأمد في هذا الصراع، وذلك في محاولة يائسة لإنقاذ حليفه بشار الأسد، ويتزامن صدور هذا التقرير مع ظهور مؤشرات عن حالة من التململ بدأت بالتبلور سواء داخل الأطر التنظيمية للحزب أو داخل بيئته الحاضنة، في وقت ذهب حسن نصر الله إلى التبشير بانتصار تنظيمه في سورية، فيما بدا أنها محاولة لرفع معنويات بيئته المتذمرة من ارتفاع خسائرها في حرب لا نهاية واضحة لها.

لم يعد خافيا حجم الخسائر الكبيرة وحالة الاستنزاف التي يعاني منها تنظيم حزب الله في سورية، وتشير التقديرات الحذرة جداً إلى خسارته لحوالي ألف مقاتل من أتباعه، فضلا عن عشرة آلاف جريح، جزء كبير منهم أصيب بإعاقات تمنع عودته إلى ساحات القتال وتخرجه من إطار القوة الضاربة للحزب، إضافة إلى مقتل العديد من قادته الكبار، والذين كانوا يديرون مواقع حساسة داخل التنظيم، مما يعرض التنظيم لخطر الانكشاف والتفكك، إن لم يكن الاضمحلال بعد سنوات قليلة، وهو الزمن المقدر لاستمرار الصراع في سورية، أو يجد التنظيم نفسه أمام خيار الاعتراف بالهزيمة والانكفاء إلى الداخل اللبناني، وهذا ما لا يريده نصر الله، لذا يتمنى علينا تصديق أكذوبته وإلقاء السلاح ليعلن هو نصره، أو بتعبير أدق ليتخلص من هذه الورطة.

هذه الورطة المركبّة التي وضع تنظيم حزب الله نفسه فيها تضعه، في حال قرر الاستمرار، تحت خطر الاستنزاف الدائم وصولا إلى الانتحار، ذلك أنه وفي سبيل تظهير انتصاراته، يضطر التنظيم إلى إجراء عملية انتشار واسعة تمتد على كامل الأرض السورية، وهو إن لم يفعل ذلك فإن نظام الأسد الذي وصل إلى درجة عالية من الإنهاك سيجبر على الاستسلام والتلاشي، وهذا الحجم من الانتشار يفوق قدرات التنظيم البشرية والعسكرية، وهو يكاد يشبه سكب الماء في الرمال.

أمام هذا الواقع، ثمة تسريبات تفيد بأن التنظيم بات يجري مراجعات يومية عما يفعله في سورية على وقع ارتفاع خسائره ، حيث بات يواجه أسئلة دائمة من الكثير من كوادره عن مدى قدرة التنظيم على تحمل كلفة الحرب في سورية، وما هو الانتصار الذي يتحقق أمام كل ذلك العدد من القتلى والجرحى، وما هو مصير التنظيم بعد أن دمرت الحرب في سورية وحداته الخاصة واستنزفت طاقته؟ أكثر من ذلك فقد بدا التململ داخل حاضنته الشعبية التي تمثل خزانه البشري، إذ يظهر استطلاع أجراه مؤخرا مركز دراسات أميركي عن ارتفاع نسبة كارهي بشار الأسد في صفوف شيعة لبنان، ما يعكس مدى التعب الذي باتت تعانيه تلك البيئة التي ترهن أبناءها وقوداً بهدف بقائه على كرسي الحكم في سورية.

الرأي السائد لدى الكثير من القريبين من دوائر القرار داخل حزب الله أن مشاركة الحزب في الحرب السورية قرار خارجي فرضته مرجعيات إيرانية، ولم يكن بالإمكان رفض تلك الأوامر نظرا للدور الإيراني الداعم للحزب على مختلف الأصعدة، وخاصة وأن إيران تؤمن سنويا حوالي 200 مليون دولار من أجل تغطية نفقات الحزب. وتاليا فإن خروج الحزب من دوامة الحرب السورية مرتبط بدرجة كبيرة بالاستراتيجية الإيرانية، أو بالأصح مرهون بهذه الاستراتيجية.

لا شك أن وجود حزب الله في الميدان السوري سيشكل جاذبا دائما لتنظيمات متطرفة من نمطه، وسيستدعي استمرار نشاطه إيجاد مبرر لبروز صراع مذهبي عميق بين مكونات الشعب السوري نفسه، وبالتبعية سيجد صداه في الإقليم بكامله، الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى تهديد امن وسلامة المنطقة برمتها، بل إلى إطالة أمد الصراع لسنوات قادمة، وهو تماما ما تفضله بعض القوى الغربية وإسرائيل، تطبيقا لقاعدة» ليقتل الأشرار بعضهم بعضا»، وفي هذه الحالة يبدو حزب الله وكأنه يؤدي وظائف مزدوجة، فهو من جهة يخدم المشروع الإيراني المذهبي في المنطقة، ومن جهة ثانية ينفذ خطط إسرائيل واستراتيجياتها المتطلعة إلى دمار سورية وتفتيتها واستنفاد جهود القوى التي تصنفها في خانة الأعداء لها!.

لقد أثبتت التطورات الميدانية، يوما بعد آخر، قدرة الثورة السورية على ابتداع طرق جديدة للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في الميدان، ولعلّ أخرها التحولات التي تجريها قوى الثورة على طرق وتقنيات عملها، للتكيف مع طبيعة حرب العصابات التي فرضها حزب الله والميليشيات العراقية والإيرانية، مع اعتمادها استراتيجية جديدة لا تركز على مسألة الاحتفاظ بالأرض، وترك الخصم يوسع انتشاره ليجري استنزافه على مساحات واسعة، فيما يبدو أنه تصحيح للنهج القتالي لذي كاد يستنزف قوى الثورة في مراحل سابقة، وقد أراحت تلك الأخطاء في مرحلة سابقة حزب الله، واستطاع بفضلها تحقيق انتصارات إعلامية كبيرة.

يحاول حزب الله الخروج من المأزق السوري عبر إيهام قوى الثورة السورية بأنها انهزمت ولم يعد أمامها سوى الإقرار بهذا الواقع، على اعتبار أنه بات من المستحيل تعديل موازين القوى لمصلحتها في الميدان، بالطبع لا يعدو ذلك كونه أسلوب حرب نفسية يخفي وراءه المأزق الكبير الذي يحاول حزب الله الخروج منه، وإذ تبدو تلك المحاولات مجرد أماني ورغبات للحزب بالتخلص من المأزق، فإن تطورات الواقع الميداني تفرض عليه واحداً من خيارين، إما إعلان الخسارة والاكتفاء بهذا القدر وتاليا الانكفاء إلى لبنان ليرمم جراحه وبنيته، وإما استمرار الاستنزاف في حرب لن يكسب فيها، بل سيؤجل إعلان الهزيمة بعد ان يكون الحزب قد وصل إلى أعتاب التلاشي والانقراض.

لجوء المعارضة السورية

■ فيكتوريوس بيان شمس

لعب اللاجئون السوريون في مصر، والذين بلغت أعدادهم في الذروة قرابة (250.000) دوراً رائداً في إظهار ثورتهم إلى العالم عبر مختلف الأنشطة المدنية والثقافية والتعليمية والاحتجاجية وغيرها. في وقت كانت هجرات النزوح في أوجها بسبب تصاعد عنف النظام ضد مناطقهم، فكانت مصر، صاحبة التاريخ البعيد المرتبط عضوياً بسورية، بلد الأمن والأمان التي احتضنتهم في أشد لحظات ضعفهم، وقلعة يتمتّعون فيها بتعاطف شعبي متميّز عن كل دول اللجوء العربية الأخرى، ويمارسون فيها مختلف أشكال أنشطتهم بحرية ملفتة.

افتتحت المعارضة السورية، وعلى مختلف انتماءاتها ومشاربها السياسية والأيديولوجية مكاتب ومقرّات في مصر، دون أن يُعكّر صفو ذلك شيء. لكن التعاطي، على ما فيه من إيجابية كما قد يظهر، كان يتحرّك بشكله الرسمي بين مستويين، وتحديداً في فترة حكم الإخوان المسلمين الممتدّة من 30/تموز/2012 وحتى 3/تموز/2013.

ففي حين كان الإخوان المسلمين يوحون، وأحياناً يصرّحون بانحيازهم للشعب السوري، وثورته على نظامه، كما حدث في 15/6/2013، عندما قطع الرئيس المعزول محمد مرسي علاقات بلاده الدبلوماسية مع النظام السوري، وهي خطوة على أهمّيتها سياسياً ودعائياً، كانت غير محسوبة، وكارثية للسوريين المقيمين في مصر، لأن إغلاق السفارة عطّل أعمالهم، وعقّد عملية حصولهم على أوراق يسيّرون بها حياتهم. و ربّما كانت هذه الخطوة محاولة لكسب السوريين المقيمين في مصر، إذ كانت حملة "تمرّد" قد انطلقت، وبدأ حكم "الإخوان" يتضعضع رويداً رويداً. هذا ما انعكس وبالاً على حياة السوريين الموجودين في مصر بعد الإطاحة بهم، إذ استغلّت بعض وسائل الإعلام المصرية ذلك، إضافة لمشاركة بعض السوريين في احتجاجات "الإخوان" بعد الإطاحة بهم، لتشن حملة تحريض، وتهديد، وكراهية ضد السوريين، مع أن أعداد السوريين الذين شاركوا بمظاهرات ميدان "التحرير" تفوق أولئك الذين كانوا في ميدان "رابعة" بمئات المرّات. هذا ما أدّى فيما بعد لرفع الغطاء السياسي والأمني عن السوريين، ليتعرّضوا لمضايقات لا عد لها ولا حصر في جو من التوتر الشديد، وهو ما أدّى بدوره لهجرات سريعة في جهات الأرض الأربعة.

على المستوى الثاني، لم يقدّم "الإخوان" بعد وصولهم للسلطة الشيء الكثير للسوريين، فعمليات التسفير التعسّفي أثناء إجراءات تمديد الإقامة، كانت تطال البعض دون أي سبب أو تفسير منطقي. عدا عن أن السفن الإيرانية المحمّلة بالسلاح، والمتوجّهة إلى سورية لإمداد قوات النظام، كانت تعبر قناة السويس بشكل طبيعي، رغم كل المطالبات المصرية والسورية بوقفها.

الأدهى، أن الرئيس المخلوع محمد مرسي، وفي زيارته الشهيرة لروسيا في 14/نيسان/2013، والتي حاول فيها أن يحصل على القمح الروسي بشكل أساسي (بسبب الشح المزمن لهذه المادّة الاستراتيجية) صرّح أثناء لقائه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن "الرؤية المصرية لما يحدث في سورية، متطابقة تماماً مع الرؤية الروسية"!.

مستويان من التعاطي يدلّان على وجود تخبّط في الرؤية، وعدم قدرة على موازنة مصالح البلاد، بأيديولوجيا التنظيم، الذي من المفترض أن الرئيس استقال منه يوم أعلن عن فوزه.

أتى هذا في ظل محاولات مصرية، في تلك الفترة، وبعدها، وهي ممتدّة إلى اليوم، لرسم علاقات دولية جديدة بين أحد المعسكرين الكبيرين الذين يتناهبان المنطقة، أي روسيا، وأميركا.

في المحصّلة، دفع السوريون والفلسطينيون ثمن هذه التغييرات الميلودرامية – الدراماتيكية، فبدأت عمليات الهجرة الثانية وبأعداد هائلة من مصر، سواء الشرعية منها، أو غير الشرعية عبر البحر، حيث وصل اليأس بالبعض حد المغامرة بحياته للوصول إلى الضفة الأخرى.

في هذه الأثناء، وبسبب من انعدام حيويتها، وغرقها بمشاكل جانبية شغلتها عن هموم الناس ومشاكلها، كانت "المعارضة" السورية قد بدأت تخسر واحدة من أهم ساحاتها، في ظل كلام كثير عن انتشار الفساد، وانعدام الشفافية فيها، وهو ما أرغم الناس في داخل سورية لتسمية جمعة 21/3/2014، بـ "جمعة إسقاط رئيس الائتلاف أحمد الجربا"، لشعور الناس بعدم قدرة هذا "الائتلاف" على القيام بواجباته ومسؤولياته تجاههم في الداخل والخارج.

كما بات واضحاً أن "الائتلاف" الذي تشكّل في أواخر العام 2012، كغيره من الأطر السياسية "المعارضة" التي تدّعي تمثيل الشعب السوري، يمثل جملة توازنات دولية، تعبر عن مصالح الدول الداعمة له، أكثر بكثير من تعبيره عن مصالح الشعب القابع تحت القصف والدمار. هذا ما أكّدته على سبيل المثال الناشطة ريما فليحان في بيان استقالتها من "الائتلاف" في 29/نيسان/2014 عندما قالت: "في الائتلاف زملاء وزميلات شرفاء أعتز بهم والعمل معهم لكنهم لا يستطيعون لا هم ولا سواهم التغيير بفعل التجاذبات الخارجية التي تقسم الائتلاف وتتجاذب القرار". واضحة تبعية "الائتلاف" كأكبر قوى "المعارضة" للخارج. ظهر هذ بشكل جلي على خلفية الخلافات الخليجية، بعد أن قطعت بعض الدول وأبرزها السعودية علاقاتها الدبلوماسية بقطر في آذار/2014.

الملفت بعد كل هذا، أن "الائتلاف" الذي يسيطر على أكثر من سفارة سورية في الخارج، في باريس، وقطر، وليبيا، وبلغاريا وغيرها. عجز عن انتزاع حق استصدار الوثائق والأوراق الثبوتية لأكثر من (10 ملايين) سوري مُهجّرين عن بيوتهم ومناطقهم كما وعد بأكثر من مناسبة.

الأدهى من ذلك كلّه، أن بعض رموز هذه المعارضة من الذين لا يحملون جنسيات دول أخرى (وهم قلّة)، كهيثم المالح مثلاً، والذي كان قد أعلن عن حكومته المؤقّتة من القاهرة في أواخر تموز/2012 من القاهرة، حصل مع مجموعة من زملائه في "الائتلاف" مثل بسام الملك، وأنور بدر، وغيرهم على حق اللجوء السياسي بألمانيا في نيسان/2014.

هذا ما يؤشّر بشكل لا لبس فيه، إلى أن "المعارضة" السورية باتت عاجزة، ليس فقط في الرهان على شعبها وقواه الحية، بل حتى على نفسها وقدراتها. وهو ما يُحتّم على الشعب السوري الانتفاض للمرة الثانية لتصحيح مسار ثورته، لتغيير النظام بما هو تركيبة كاملة متكاملة –سلطة و "معارضة"– وانتزاع حقّه بخلق بديله الثوري الذي يُعبّر عن طموحاته وأحلامه.

تجاهل دولي لدعم الحركات المدنية في سوريا

■ سكوت لوكاس- ترجمة وإعداد «البديل»:

تبرز المسألة السورية العديد من النقاط المتعلقة بتجاهل الحركات السلمية من قبل الدول الفاعلة، وتركيز الدعم لفصائل المعارضة المسلحة.

قمع النظام الحراك السلمي، ومن ثم تطورت الأمور، وتجاوزت الواقع المحكوم بالسلاح الحركات السلمية.

إن أقل ما نسمع عنه من الأخبار القادمة من سوريا هي الأخبار المتعلقة بالحراك السلمي، حيث تتصدر أخبار العمليات المسلحة الواجهة.

لكن، بالعودة إلى مسار الوضع السوري، فإن الحراك السلمي، وما نشأ عنه من حركات، كان هو الأساس في الاحتجاجات السلمية التي انطلقت في منتصف آذار من العام 2011، وكان العالم يبرز تعاطفاً واسعاً مع هذا الحراك النضالي الجماهيري الواسع، وفي ذلك الوقت شهدنا انشقاقات واسعة من قبل عسكريين حتى تحولت الانشقاقات في فترة ما إلى ظاهرة واسعة.

إن الإجراءات العنيفة التي اتخذها النظام السوري ضد المحتجين دفعت الأمور إلى حالة المقاومة المسلحة، وهو أمر يجب أن نعترف بأنه واقعي نظراً لشدة العنف المستخدمة ضد المتظاهرين.

أعقب ذلك ظهور الجيش السوري الحر الذي تطور عن المقاومة المسلحة، لكن هذا الجيش افتقد لتنظيم حقيقي وقيادة مركزية، وهو ما جعل من السهل على الجماعات المتطرفة الأجنبية بالدخول إلى سورية واختطاف الانتفاضة. بدأوا في تخريب ذلك، وتحويل الانتفاضة من حركة عن الحرية والعدالة إلى شيء مختلف جداً.

لم تمتلك المقاومة المدنية إمكانية منع تحول الانتفاضة من شكلها السلمي إلى شكلها المسلح، وواصل أعضائها عملهم في مواجهة العداء والخطف والاعتقال والموت، سواء ارتكبت من قبل النظام والمتطرفين الذين يعملون في صفوف المعارضة المسلحة.

تجدر الإشارة إلى أن الحركة السلمية هي بأي حال من الأحوال متجانسة. هناك في الواقع مئات من المجموعات التي ظهرت منها عبر سوريا التي تختلف في أنشطتها ووسائل التنظيم. هناك تنوع بين أعضاء هذه المجموعات، التي تتضمن السوريين من جميع الطبقات والمذاهب والأديان.

بينما كانت المنظمات المدنية حيوية في توفير الإغاثة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، ودورها يتجاوز ذلك. في العديد من المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة وأصبحت لجان بقيادة مدنية محلية التنسيق، والمجالس المحلية التي تنتشر في الكثير من المدن والبلدات السورية.

تمّ اختطاف أربعة نشطاء بارزين كانوا قد عملوا على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في ديسمبر/ كانون الأول عام 2013 من مكاتب ومركز توثيق الانتهاكات في دوما، وهناك اليوم بعض الجهات السورية والدولية التي تعمل على إطلاق سراحهم.

وهناك نسبة كبيرة من العمل الذي قامت به الجماعات المدنية، وهي المعنية في المقام الأول بإعادة بناء الأسس الاقتصادية والقانونية والمدنية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية للبلد، وتعزيز المصالحة، ومحاولة لمواجهة ضغوط من الجماعات المتطرفة، وقد شمل هذا أشياء مثل نشر وتوزيع النشرات والمجلات، وإنتاج الفن، وتشغيل محطات الإذاعة، وورش العمل التي تسعى لتذكير الناس من الأهداف الأصلية والقيم للانتفاضة.

بين الأكثر وضوحاً دوليا من هذه المحاولات هي لافتات اللغة الإنجليزية الساخرة من بلدة كفر نبل التي تكتب بتحريض من الناشط رائد فارس. ثم هناك أحداث مثل مهرجان "الربيع: بين الألوان والثقافات"، التي نظمها عدد من المجموعات في مدينة القامشلي في الشمال السوري، وهي تسعى إلى استخدام الفنون بمثابة تذكير بالتنوع الغني بين سكانها.

الحركات المدنية في سوريا، وعلى مدار الصراع، كان عليها التكيف مع الأوضاع الجديدة، وإعادة تكوين نفسها . عند هذه النقطة، لكن مؤيدي هذه الحركات يدركون جميعاً أن هذه الحركات غير قادرة على وقف الصراع المسلح، خاصة أن جزءاً من المتظاهرين السلميين أنفسهم تحولوا إلى المقاومة المسلحة، وانضموا إلى حركات وفصائل مقاتلة.

ومع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا يعملون ضمن دائرة الحراك السلمي، وفي مجموعات ومنظمات مدنية، فإنهم يدركون الحاجة لعملهم، خاصة عندما يكون هناك فرصة لإنهاء الصراع، ولذلك فإن المجتمع الدولي يحتاج أيضا إلى إعادة تركيز اهتمامه، وإنشاء فهم مختلف لحركات المعارضة في سوريا التي تمتد إلى أبعد من المعارضة المسلحة والسياسية، فالجماعات المدنية يمكن لها أن تسهم بشكل كبير في إعادة بناء سوريا، وتشكيل بدائل تقلل من الطبيعة العنفية للصراع.

بطبيعة الحال، إننا ندرك، حجم المأساة في سوريا، لكن أيضاً ندرك حجم التقصير في عدم تقديم الدعم الكافي للجماعات المدنية والمحلية، والاهتمام فقط بالجانب المسلح بالصراع، وهو ما زاد من حجم الفوضى داخل الكثير من المدن السورية، وأكثر من ذلك، فقد جعل الكثير من الفصائل المسلحة تهيمن على إدارة المناطق من دون امتلاك أي تصور عن طرق الإدارة والتنظيم، وهكذا فقد حُرمت المنظمات المدنية التي تضم أعضاء من ذوي الكفاءة من القيام بعملها على النحو الصحيح، والذي يزيد من ثقة المجتمعات المحلية بعملها ودورها راهناً ومستقبلاً.

احتلال المدن من قبل «المعارضة» بين الخطأ والصواب

موسى القلاب*

ثمة تساؤلات عدة تُثار من قبل المحللين الاستراتيجيين حول مدى نجاح استراتيجية التسرع في احتلال المدن من قبل قوات المعارضة السورية، حيث لم يعد ممكناً الحصول على جواب موحد في هذا الشأن نتيجةً لاختلاط الأوراق في الآونة الأخيرة، وعدم وضوح الرؤيا حول المصير النهائي للمعارضة والنظام على حدٍ سواء، خصوصاً بعد مرور ثلاث سنوات ونيف على اندلاع الثورة السورية والمطالبة بالتغيير.

عندما انفجرت الثورة الاحتجاجية من مدينة درعا في أقصى الجنوب السوري في منتصف آذار2011، لم يلبث أن استجابت لها بقية المدن السورية، مثل إدلب وحمص وحماة ودمشق وحلب والحسكة ودير الزور وغيرها.

لم يكن أحد يتوقع في بداية الأحداث أن يسلك الوضع السوري هذا السيناريو الدموي الطويل والمرعب، مقارنة بثورات الربيع العربي التي أسقطت بصورة سريعة ومذهلة حكام تونس ومصر وليبيا واليمن على التوالي.

ذلك لأن العمليات القتالية الجارية على المسرح السوري، تشكلت على هذا النحو المشتت بسبب تشابك وغموض وتضارب المواقف الدولية والاقليمية، ما أسفر عن حصول فراغات ميدانية وجغرافية قابلة للتعبئة والاحتلال من قبل الطرف الأقوى مكاناً وزماناً في حينه. وأدى ذلك الى تسابق وتنافس مختلف فصائل القوى المسلحة في الداخل السوري فيما بينها، للسيطرة على أقصى ما يمكن من تلك المدن والبلدات والقرى المنتشرة على مسرح الأحداث، دون التخطيط والالتزام باستراتيجية موحدة من شأنها أن تسرِّع بسقوط النظام بدءاً من العاصمة دمشق.

لدى تحليل خارطة العمليات القتالية على المسرح السوري، لا بد من تسليط الضوء على عدة جوانب هامة في سبيل استنتاج مدى نجاح أو فشل استراتيجية احتلال المدن الرئيسية والثانوية من قبل قوات المعارضة السورية، والحكم عليها من خلال العوامل الاتية:

عدم وجود قيادة ميدانية موحدة

أدى ذلك إلى احتلال جزئي متفرق وغير متزامن لكثير من المدن والبلدات السورية، من قبل أطياف سياسية مشتتة وغير موحدة، لم تتمكن من التعاون والتنسيق فيما بينها، أو إجراء اتصال ميداني وتبادل دعم ناري ولوجستي مع المدن والبلدات المجاورة. ما جعل عملية احتلال وتقاسم أحياء في المدن عملية باهظة التكاليف وصعبة التطبيق، وسهَّل بالتالي على قوات النظام قصفها وتدميرها بالمدفعية والطائرات عن بعد، كما جرى في حلب وحمص وغيرها من المدن السورية، دون اقتحامها بقوات برية، ما وفر على النظام وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف قواته.

قلة تعداد القوى البشرية المسلحة للمعارضة

ادى تشتت أطياف المعارضة السورية والاقتتال فيما بينها في بعض الاحيان، إلى قلة تعداد القوى البشرية المسلحة للمعارضة السورية ككل. وعليه باتت عاجزةً عن الاحتفاظ بما احتلته من أحياء سكنية في معظم المدن. ثم اصبح هذا الاحتلال عبئاً كبيراً، اضطرت بعده قوات المعارضة للانسحاب بعد هزيمة عسكرية ميدانية موجعة، كما جرى في القصير والنبك ويبرود. أو للانسحاب طواعيةً باتفاقية مع النظام، كما جرى في مدينة حمص، وما يجري حالياً من محاولات تتعلق بحي "الوعر" التابع لمدينة حمص.

تفاقم حدة النزاعات الأيديولوجية والسياسية وتشتت الجهد الكلي للثورة

حدث هذا الخلل بصورة واضحة بين قوات الجيش الحر وأطياف المعارضة الإسلامية الأخرى خصوصاً في مدينتي حلب وإدلب. كما جرى قتال شديد بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة في كثير من المواقع، خصوصاً في مدينتي الرقة ودير الزور. وسادت حالة ارتباك خطيرة عندما تقدمت قوات النظام نحو النبك ودير عطية والقلمون والقصير ويبرود والحصن. وكذلك على الجبهة الجنوبية في درعا، حيث لم تكن فصائل المعارضة متعاونةً فيما بينها، بسبب النزعات الأيديولوجية والسياسية. وعليه لم تكن تلك القوى مؤهلة أو قادرة على الاحتفاظ بما احتلته من مدن وبلدات في بداية الثورة المسلحة.

ضعف الموارد الاقتصادية والمالية واللوجستية والإدارية

بسبب العوامل المذكورة آنفاً أصبحت الموارد الاقتصادية والمالية واللوجستية والإدارية للمعارضة ضعيفة. وعليه لم تتمكن فصائل المعارضة التي تغلغلت بسرعة في المدن مع بداية الأحداث من تقديم اية خدمات للسكان المحليين، بحيث تضمن ولائهم أو المساهمة في صمودهم.

شراسة قصف قوات النظام المدن جواً

مارست قوات النظام شراسةً فائقة غير مسبوقة بقصفها العنيف للمدن والبلدات والأحياء المأهولة، بواسطة الجو والصواريخ والمدفعية، ما أدى الى تدميرها بصورة شبه كاملة. كما احترف النظام سياسة تجويع السكان بسبب قطع معظم خطوط الإمداد اللوجستي والطبي، وكما حدث في مخيم اليرموك جنوبي دمشق العاصمة، وغيره من المواقع في كافة الاتجاهات.

نستنتج من كل ذلك أن الخيار الأفضل في ظل هذه العوامل والمعطيات السلبية وعدم توازن القوى على الأرض، ربما كان عن طريق تبني خطة "حرب العصابات" وأسلوب "الكر والفر"، من خلال التكتيكات التالية:

تشكيل قيادة ميدانية مركزية وقيادات فرعية تابعة لها، تتبادل عمليات الإسناد الناري واللوجستي والإداري من خارج المدن.

حصار المدن من الخارج وقطع الطرق الرئيسية في وجه قوات النظام بأطواق متحركة غير ثابتة وليس احتلالها. وذلك على حسب طبيعة التضاريس ومستجدات الموقف القتالي على الأرض.

قطع خطوط وطرق المواصلات الرئيسية بين المدن والعاصمة دمشق، وبين المدن نفسها، بما يربك قوات النظام ويشتت جهدها.

الانتشار الواسع في البلدات والقرى والأرياف تجنباً للقصف الجوي والبري المركز من قبل قوات النظام.

استقطاب واستيعاب اكبر عدد من القادة والضباط وصف ضباط والأفراد والمدنيين المنشقين عن قوات النظام.

الاستيلاء على مخازن ومستودعات الأسلحة والذخائر واللوازم التابعة للجيش النظامي في إطار خطط محكمة ومدروسة.

*عميد متقاعد/باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

تقدم المتشددين في العراق يقلل فرص التقارب السعودي الإيراني

رويترز:

يوفر التقدم الذي حققه متشددون إسلاميون سنة في العراق هذا الأسبوع سبباً قوياً كي تنهي إيران والسعودية النزاع بينهما الذي يتشابه مع الحرب الباردة، لكن من المرجح أيضا أن يؤدي الى انتكاسة للتقارب بين القوتين الإسلاميتين المهيمنتين في الخليج.

وأعلنت السعودية في مايو/ أيار الماضي أنها وجهت الدعوة لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ليقوم بزيارة نادرة للمملكة. وفي وقت سابق هذا الشهر قام أمير الكويت بأول زيارة يقوم بها حاكم للكويت لإيران منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979. واجتمع مع الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي.

ومع وصول الحرب الأهلية السورية إلى طريق مسدود، وفي ظل انتشار الاضطرابات في أنحاء المنطقة، وسعي ايران لإبرام اتفاق نووي مع الغرب، تتوفر للرياض وطهران أسباب للبحث عن سبل للتعاون. ويقول دبلوماسيون إن الدولتين قد تبحثان على الأقل عن طريقة لتجنب تفاقم الوضع في المنطقة.

ويعزز التقدم الخاطف الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» الحجة المؤيدة للتقارب، فطهران والرياض تشتركان في الخوف من أن احتمال انزلاق العراق إلى حمام دم طائفي سيشكل خطراً على الجميع.

لكن من المحتمل أن يثير تقدم الدولة الإسلامية في العراق والشام شكوكاً على المدى القريب تجعل أي تحسن في العلاقات أكثر صعوبة.

وقال الصحافي السعودي المعروف جمال خاشقجي : «إن التقارب السعودي الإيراني لا بد وأنه معلق الآن».

اما الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» ، وهي جماعة تستلهم نهج تنظيم القاعدة، وعدو لدود لإيران، فهي تعتبر أن الشيعة خارجون على الإسلام، ويستحقون القتل، وتقتل مئات المدنيين الشيعة شهرياً في تفجيرات يومية في العراق.

لكنها أيضا ليست صديقة للرياض، وحاربت حلفاء السعودية في اقتتال فيما بين فصائل المعارضة السنية المسلحة في سوريا.

وأعلنت الرياض الشهر الماضي جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» تنظيما إرهابياً، مما يبرز القلق من أن الشبان السعوديين الذين اكتسبوا خبرة قتالية قد يعودون إلى المملكة مشكلين تهديداً للأمن، كما حدث بعد الحرب في أفغانستان وفي العراق.

وبسبب صلابة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام فإن الرياض لن ترحب بتقدمها حتى لو كان هذا التقدم على حساب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

قال شاؤول بخش أستاذ التاريخ في جامعة جورج ميسون في فرجينيا «في الأحوال العادية ربما كانت السعودية سترحب بإذلال المالكي، لكن عراقاً تسوده الفوضى وتخضع أجزاء منه لسيطرة متشددين إسلاميين يمارسون العنف لن يكون موضع ترحيب إلى حد كبير».

ووصف مصدر مطلع على السياسة السعودية التطورات في العراق في الأيام القليلة الماضية بأنها فترة اختبار للعلاقات الإيرانية السعودية.

تونس: مخاوف من تمدد الأعمال الإرهابية لتنظيم "أنصار الشريعة"

مضت تونس بخطوات أكثر ثباتاً في العملية السياسية بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي، وعلى الرغم من الخلافات التي ظهرت باكراً بين جماعة «النهضة» الإسلامية وباقي القوى العلمانية، إلا أن الأفرقاء السياسيين تمكنوا من تنظيم خلافاتهم ضمن العملية الدستورية، إلا أن شبح الإرهاب لم يغب عن المشهد السياسي، خاصة أن جماعة «أنصار الشريعة» تعتبر أن محاربتها داخلياً هي من قبيل التملق للغرب «الكافر»، وخدمة لمصالحه.

وقالت تونس يوم الجمعة الماضي إن قوات الأمن قتلت اثنين من المسلحين الإسلاميين قرب الحدود الجزائرية في تبادل لإطلاق نار بعد أسبوعين من مهاجمة متشددين إسلاميين منزل عائلة وزير الداخلية في هجوم تبنته «القاعدة» في المغرب الإسلامي.

وفي نهاية الشهر الماضي قتل أربعة من قوات الشرطة بعد أن فتح مسلحون إسلاميون النار على منزل عائلة وزير الداخلية لطفي بن جدو في مدينة القصرين

وقال محمد علي العروي المتحدث باسم وزارة الداخلية «قواتنا قتلت اثنين من المجموعة الإرهابية في جندوبة.»

وأضاف أن تبادل إطلاق النار مع المتشددين الإسلاميين اندلع في وقت متأخر ليل الخميس.

وقال العروي إن الشرطة صادرت أسلحة كلاشينكوف وقنابل وملابس عسكرية أثناء المواجهة مع الإسلاميين.

وفي بيان نشر يوم الجمعة الماضي تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الهجوم على منزل عائلة وزير الداخلية وتعهد بملاحقته وقتله.

وأضاف «انطلقت سرية من أسود القيروان لقطف رأس المجرم لطفي بن جدو.. وإن نجا المجرم هذه المرة فلن ينجو المرة القادمة.»

وقال التنظيم في بيانه إن الحرب ضدهم في تونس هي «إرضاء لأمريكا والجزائر وفرنسا»، ودعا العلماء إلى مساندته في الحرب التي قال إنها «حرب واحدة في المنطقة ضد العلمانية».

وبدأت القوات المسلحة التونسية هجوماً واسعاً في جبال الشعانبي في المنطقة الغربية من البلاد بالقرب من الحدود مع الجزائر، والتي يحتمي بها متشددون إسلاميون.

و«أنصار الشريعة» –التي أدرجتها الولايات المتحدة في قائمتها للمنظمات الإرهابية– إحدى الحركات الإسلامية المتشددة التي ظهرت بعد أولى انتفاضات «الربيع العربي» في تونس في 2011 والتي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي.

ويقود سيف الله بن حسين المعروف أيضا باسم ابو عياض، وهو مقاتل سابق في أفغانستان، تنظيم «أنصار الشريعة» المتهم باقتحام السفارة الأمريكية في 2012. ويعلن «أنصار الشريعة» الولاء لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

وتسير عملية الانتقال السياسي قدماً في تونس منذ الانتفاضة. لكن السلطات التونسية قلقة من احتمالات امتداد الاضطرابات في ليبيا المجاورة، حيث تمكن إسلاميون متشددون من اكتساب موطئ قدم.

مخاطر الفساد وكيفيات محاربته

■ د. عبد الله تركماني (*)

يتجه العالم نحو قيم ومبادئ ومعايير عملية مغايرة لما هو سائد في عالمنا العربي، ذلك أنّ عالم اليوم يتجه نحو الخلاص من وحش الفساد والمفسدين في العالمين المتقدم والنامي على السواء، حيث يحتل الفساد وكيفيات محاربته مكاناً هاماً في أجندة العصر. إذ يثير وحش الفساد تساؤلات كثيرة: كيف ينمو ويستمر وتتسع دوائره ومراكز نفوذه ؟ وكيف يمكن توظيف الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لزيادة إنتاجية العمل وتفعيل الإمكانيات المتوفرة لنجاح مشاريع التنمية المستدامة واسترداد الأموال التي نُهبت من عالمنا العربي طوال العقود الأربعة الماضية ؟

الأمر المؤكد أنّ محاربة الفساد أضحت مطمحاً شعبياً، ولعلّ ما كُشف من بعض قضايا الفساد في بعض الأقطار العربية، خاصة بعد ربيع الثورات العربية، يبشر بأنّ رياح الإصلاح والتغيير قادمة لا محالة. فقد ضجر الناس من الفساد والمفسدين، وتاقوا إلى مواطنية عادلة تتكافأ فيها الفرص للجميع، ويتقدم فيها ذوو الكفاءة على أهل الولاء، ويرتفع صوت الوطنية الحقة على أصوات المفسدين في الأرض.

إنّ جميع الحريصين على المستقبل الأفضل لشعوبهم يعترفون اليوم بالتأثير المدمّر للفساد الذي يسبب الفقر ويفاقمه ويزيد من النزاعات والتطرف والعنف، فبحسب كثير من المنظمات الدولية يضعف الفساد من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المجدية والمستدامة، حيث لوحظ أنّ الدول الأكثر فساداً هي الدول الأقل نمواً والأكثر تأخراً.

وتكمن أهمية «الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد» في أنها تفرض عقوبات على أعمال الفساد، بما في ذلك استغلال السلطة وتبييض الأموال وسوء الائتمان .. إلخ. إضافة إلى شمول الاتفاقية على آليات للمراقبة وأحكام تتعلق بالجرائم الناتجة عن الفساد. ولعلّ المتأمل في نصوص الاتفاقية يدرك ما يمثله هذا الصك الدولي من أهمية كبيرة، فلم يكن غريباً أن تشير ديباجة الاتفاقية إلى القلق إزاء خطورة المشاكل التي يطرحها الفساد، والتي يمكن أن تهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وتقوّض قيم الديمقراطية، وتعرّض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر، وكذلك التعبير عن القلق من الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، خصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما فيها غسل الأموال.

كما وضعت الاتفاقية مدونات سلوك تحدد المعايير والإجراءات لتعزيز النزاهة والشفافية، على أنّ أهم ما تضمنته الاتفاقية لتأكيد مفاهيم النزاهة والشفافية هو ما أسمته «منع تضارب المصالح» حيث تدعو المادة 2/11 هـ إلى فرض قيود لفترة زمنية معقولة على ممارسة الموظفين العموميين أنشطة في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم، عندما يكون لتلك الأنشطة صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم العامة.

كما كرّست الاتفاقية حق الدول في استرداد عوائد الفساد، ولعلّ هذا الحق يمثل جوهر الاتفاقية والغاية منها، ولعله كان أيضاً أحد الدوافع الأساسية التي دعت الكثير من الدول النامية إلى المشاركة النشيطة في المفاوضات التمهيدية. إذ توضح المادة 61 من الاتفاقية ضرورة أن تقوم الدولة الطرف التي تصادر عوائد الفساد بإرجاع تلك الممتلكات إلى مالكيها الشرعيين السابقين، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وقانونها الداخلي.

ولعلّ أهم ما تضمنته الاتفاقية تأكيد ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في منع الفساد ومحاربته، لتحفيز وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته، وما يمثله من خطر، وكذلك أهمية تدعيم هذه المشاركة عن طريق تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وضمان تيسير حصول الناس فعلياً على المعلومات، والقيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد.

كما شملت الاتفاقية المبادئ والمعايير التي ينبغي أن تحكم فلسفة الوظيفة العامة وتضمن – بالتالي – تعزيز التنمية الإدارية والسياسية. وهي فلسفة تقوم على الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الكفاءة والإنصاف. وعلى صعيد ترسيخ مفاهيم النزاهة والشفافية تضمنت الاتفاقية أيضاً الإشارة إلى ضرورة اعتماد الإجراءات المناسبة لاختيار وتأهيل الأفراد المرشحين لتولّي المناصب العمومية التي تعتبر بصفة خاصة عرضة للفساد، وضمان تناوبهم على المناصب.

وتبرز أهمية الاتفاقية في العالم العربي الذي يتعامل أغلب مسؤوليه مع مناصبهم الحكومية وكأنها ميراث من آبائهم، ومع المؤسسات التي يديرونها كأنها إقطاعياتهم الخاصة. ففي الكثير من الحالات تفتقد المؤسسات العربية الشفافية اللازمة للإدارة العقلانية المجدية للموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، مما جعل نتائج التنمية الإنسانية محدودة جداً لا تتناسب مع الأموال التي هُدرت في مشاريعها المختلفة.

والحق الذي يجب أن يقال هو أنّ الفساد وإن أصاب بعض المؤسسات في الغرب، إلا أنّ كشفه وتتبعه ميسور بفضل حرية الاطلاع على المعلومات ووجود برلمانات منتخبة ديمقراطياً وتعدد منابر الرأي والرأي الآخر. في حين أنّ أغلب أقطارنا العربية تفتقد إلى مثل هذه الآليات الديمقراطية، مما يفرض ضرورة إيجاد آليات وقائية فعالة لمنع تفشّي الفساد والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية المدمرة .

* باحث استشاري في «مركز الشرق للبحوث» دبي